الندوة الدولية الثانية حول : (المعاجم ثنائية اللغة)

نظمت الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، ندوة علمية تحت عنوان: [الندوة الدولية الثانية حول:(المعاجم ثنائية اللغة]، وذلك في رحاب الكلية بالدار البيضاء يومي 9 و 10 أبريل 2001. وقد حضر الندوة عدد مهم من الباحثين من داخل المغرب ومن خارجه، تناولوا في أبحاثهم قضايا المبادئ المنهجية لبناء معجم ثنائي اللغة، وإشكالية المصطلح في المعاجم الثنائية اللغة، والمعاجم ثنائية اللغة والحاسوب . وتدخل هذه المشاركة للمكتب ضمن مهامه التي تقتضي توثيق الصلة مع الهيئات المعنية بالتعريب وتنمية اللغة العربية، وإطلاع الباحثين والمهتمين على منجزات المكتب وعلى أعمال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الميادين العلمية والثقافية . وقد ألقى السيد مدير المكتب لأ الدكتور عباس الصوري، كلمة في الندوة، نوه فيها بجهود الجمعية في الميدان المصطلحي واللغوي ،كما هنأها على اختيارها لموضوع(المعاجم ثنائية اللغة) الذي يعتبر من أدق الموضوعات الراهنة في هذا المجال. وقد حلل السيد مدير المكتب في بحثه المنهجية الضرورية لتوطين العلم في رحاب ثقافتنا العربية وتنميتها في الاتجاه السليم، بالتركيز على النقاط التالية:

1- التركيز على اللغات الحية الشهيرة كالإنجليزية والفرنسية والألمانية وإهمال الانفتاح على اللغات الإقليمية التي نترك أمرها للأجانب كاللغات العامية ولغات القوميات غير العربية في البلاد العربية.

2- من هذه القضايا: ضبط الحدود الفاصلة بين التأليف المعجمي العام والتأليف الخاص (أو المتخصص) فلكل منهما مناهجه وأصوله، فإذا كانت جميع فروع المعرفة ممثلة في التأليف المعجمي العام، فالمعجم المتخصص إنما يهدف إلى مساعدة الباحث في مجال حقل معرفي واحد له ألفاظه وله مصطلحاته، ولقد لاحظنا عن معاجمنا الثنائية الحديثة كثيراً ما يتعذر عليها إيجاد الحدود والفواصل بين الميل إلى الاتجاه العام أو الاتجاه الخاص.

3- ومن الناحية المنهجية أيضاً هناك مشكل تحرير المواد. على أي منهج يقف، عندما يتوجه المعجم إلى أصحاب لغة الانطلاق (المتن) أو عندما يتوجه إلى أصحاب لغة الوصول (التفسير والشرح). فكثيراً ما يعتقد المؤلفون أنهم يخدمون أصحاب اللغتين معا وهم في الحقيقة لا يفيدون أيا منهما لعدم دقة التأليف والخلل في منهج التناول.

4- والمعجم الثنائي إنما يقوم على الترجمة، والترجمة كما نعلم ميدان دقيق، عن طريقه تتلاقح اللغات والثقافات فهو يعمل جاهداً لإيجاد المرادف الصحيح بين لغتين انطلاقاً من فرضية تقول بوجود معان كلية مشتركة بين سائر اللغات، يكفي أن نبحث على المرادف المطلوب، بينما يرى الاتجاه الاجتماعي العكس، على اعتبار أن ما يسمى برؤى الشعوب غير قابل للترجمة من لغة إلى أخرى فأحرى إيجاد مرادف له دال عليه جملة وتفصيلا.

5- والمعجم الثنائي معرض للخلل المنهجي إذا لم يحتط بما فيه الكفاية لما يسمى بألفاظ الحضارة، أما عند ما يتعلق الأمر بالمعاجم المصطلحية فإن المقاربة تكون مختلفة، فالمشكل بالنسبة لمقاربة الألفاظ الحضارية إنما يكمن في عملية توطين المفردات المهاجرة بمدلولاتها المختلفة وبظلالها الخاصة إلى الديار العربية، فالألفاظ عندما ترحل من لغة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى فهي لا تأتي مجردة ومحايدة وإنما تأتي وهي مثقلة بحمولاتها المعرفية والإنسانية والتاريخية والأخلاقية ، فكيف تتم ضيافتها ثم توطينها في أرض الهجرة؟ ! معظم المجامع العربية لم تتفق على كيفية ذلك؛ بل نجدها تتحفظ حول ما هو رائج فصيح في البلد المجاور، فما بالك بالموقف من تيار الألفاظ المهاجرات الجارف. والنتيجة، أن هذا التيار يخترق الحدود بدون استئذان وينشئ له مستوطنات بسياسة الأمر الواقع.

أما بالنسبة للمصطلحات العلمية التقنية فالأمر يتعلق أساسا بإيجاد البديل، أي المصطلح العربي اللائق، وللمجامع والهيئات التعريبية والجامعات المتخصصة مناهجها في إيجاد المقابل الملائم من المصطلحات الوافدة، يتفق جلها على إعطاء الأسبقية لألفاظ التراث للاستعارة منها ثم تأتي الوسائل الخاصة بالعربية من اشتقاق وتوليد ونحت وتعريب . ولمكتب تنسيق التعريب منهجيته الخاصة، وهي تقوم على مبدإ التوحيد الذي تعقد في كل دورة مؤتمراً تعرض فيه ما تجمع لديها من مصطلحات قابلة لأن يجتمع حولها العرب لأسباب أهمها:

- أنها تولدت في رحاب المجامع العربية، بعضها أو كلها.
- أنها تروج أكثر من غيرها في مجالاتها العلمية الخاصة.
- أنها لا تتعارض مع طبيعة اللغة العربية في الاستعمال.
- أن أهل الاختصاص يوافقون عليه.

وفي هذا الإطار يعرض المكتب من خلال بنك المصطلحات الذي أنهى الإجراءات الفنية لإعداده ما ينيف عن 150 ألف مصطلح موحد في مختلف العلوم والتقنيات منشورة أولا في حوالي 30 معجماً اصطلاحياً، متخصصا.